مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد1 – مارس 2021

OEB Univ. Publish. Co.

راهن المقاولاتية النسوية في الجزائر: مظاهر الحضور والمعيقات

Actual status women's entrepreneurship in Algeria : Aspects obstacles and of presence

وسيم فنينش*، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر جامعة سطيف -2-، الجزائر.
wassim.turkye@gmail.com
عبد الرزاق أمقران، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر جامعة سطيف -2-، الجزائر.
amokrane60@hotmail.fr

تاريخ التسليم:(2020/03/22)، تاريخ المراجعة:(2020/04/23)، تاريخ القبول:(2020/05/19)

ملخص :

هدفت الدراسة إلى رصد وتتبع العوامل السياقية المؤثرة في المقاولاتية النسوية بالجزائر، إذ عملت على استحضار السياق في راهنيته بناء على منظور نظري يفترض أنه لا يمكن فهم المقاولاتية النسوية مظاهر حضورها والمعيقات التي تواجهها بمعزل عن سياقها الخاص الذي تسبح فيه، بناء على هذا حاولت الدراسة تقديم قراءة تحليلية تستقرئ من خلالها العوامل السياقية المختلفة التي ألقت بضلالها على حجم وأشكال التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه العوامل ساهمت نسبيا في ظهور وتشجيع هامش الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي من جهة، كما أفرزت معوقات سوسيو-اقتصادية مختلفة لامست هذه الفئة على طول مسارها المقاولاتي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية النسوية-النساء المقاولات-السياق-العوامل السياقية.

Abstract :

The study aimed to check and search for the contextual factors that affect women entrepreneurship in Algeria, it evokes the actual context based on a theoretical perspective which assumes that the understanding of women's entrepreneurship; Aspects of presence, obstacles take place only through its own current context, the study try to provide An analytical reading that extrapolates the various contextual factors which overshadowed over the forms and volume of the feminist orientation toward entrepreneurship in Algeria. The research paper found that these factors contributed relatively on the appearance and encouragement of the feminist presence in the entrepreneurship field, and also created different Socio-Economic constraints that touch this category along its entrepreneurial course.

Key Words : women's entrepreneurship-women entrepreneurs-context-contexts factors.

* المؤلف المراسل: **وسيم فنينش** ،الإيميل: **wassim.turkye@gmail.com**

مقدمة:

تؤثر البيئة السوسيو– اقتصادية الرافدة للممارسة المقاولاتية في ظهور دعم و/أو عرقلة النشاط المقاولاتي في الجزائر، هذه البيئة الحاضنة بما تحمله من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تساهم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي، بوصفه رهان التنمية المجتمعية في الجزائر الراهنة وكبديل لحالة الضعف والترهل التي مست تجربة المؤسسات الوطنية على مستوى الجودة والكفاءة والإنتاجية إذ يشير الوضع الاقتصادي في الجزائر إلى حالة من التأزم المستدام تغذت بالإخفاقات المتتالية للمشاريع التنموية، هذه الوضعية سمحت للمشروع المقاولاتي بأن يطفو إلى السطح كآلية مستحدثة في مسار تغيير الوضع الحالي.

ما يميز المشروع المقاولاتي راهنا أنه لم يعد حكرا على فئة دون أخرى أو لنوع اجتماعي دون آخر، إذ دخلت المقاولاتية النسوية إلى مضمار المنافسة الاقتصادية والمشاركة في مسار التنمية المجتمعية بعدما كانت مغيبة عنه سابقا لعوامل عدة سيتم التطرق إليها فيما بعد، إلا أن هامش الحضور النسوي في الفضاء المقاولاتي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في الوقت الراهن.

إن مقارعة موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر يقتضي الإشارة إلى محددين رئيسيين، يمكن من خلالهما فك شفرة هذه الظاهرة الناشئة بما تحمله من دلالات ومضامين مختلفة، المحدد الأول يقوم على أساس تحديد وضعية المرأة المقاولة كفئة سوسيو–مهنية ضمن الوضع العام للمرأة الجزائرية راهنًا، المحدد الثاني يتعلق بفهم الممارسة المقاولاتية النسوية ضمن إطار شامل يحدد بنية النشاط المقاولاتي العام في ظل اقتصاد ريعي منهك أفرز هذا الوضع. بناءً على هذا تفترض الدراسة أن "فهم المقاولاتية النسوية في الجزائر يقتضي فهم السياق الحاضن لها"، فما يعتبر مقاولاتية نسوية هنا قد لا يعتبر كذلك في سياق زماني ومكاني آخر. في هذا الصدد تحاول الدراسة استقراء الواقع الراهن للتحقق من هذا الافتراض من خلال رصد وتتبع العوامل الماكرو والميكروسوسيولوجية المؤثرة في راهن المقاولاتية النسوية في الجزائر، مظاهر حضورها والمعيقات التي تواجهها.

من هنا، يبرز الهدف من الدراسة في تركيزها على دور السياق في تشخيص وفهم الوضع الراهن للمقاولاتية النسوية في الجزائر، إذ يسعى إلى كشف واستحضار العوامل السياقية المؤثرة في ظهور وتشجيع و/أو عرقلة هذه الفئة. المقاولاتية النسوية بالجزائر في هذه الحالة يصعب تتبعها بالبحث والدراسة بمعزل عن السياق الحاضن لها في صيرورته الديناميكية.

1. ما الذي نعنيه بالمقاولاتية النسوية؟

إخضاع موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر للسياق الراهني الذي تسبح فيه يتطلب إعادة تعريف المقاولاتية النسوية وفق ما يقتضيه هذا السياق زمانيا ومكانيا، وحسب خصوصيته المميزة له فإذا كان هامش الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي بالجزائر حضورا ضئيلا مقارنة بنظيرها من الحضور

الذكوري فهو أمر يدعو إلى مسائلة الفكر، بناءً على هذا هل هذه الوضعية تحيل إلى وجود نساء مقاولات بدون مقاولاتية نسوية أم إلى مقاولاتية نسوية بدون نساء مقاولات؟

في المجال التداولي الغربي يجد الباحث المتفحص للتراث الغربي المرتبطة بأبحاث المقاولاتية بصفة عامة والمقاولاتية النسوية بصفة خاصة استحالة في ايجاد تعريف حقيقي وموحد للمقاولاتية النسوية، لكونها تربط بشكل ميكانيكي بمفهوم المقاولاتية في صورته العامة، هذا الأمر لا يعبر بالضرورة على وجود مساواة فعلية أو منظور موحد يعطي للمرأة و الرجل نفس الدلالات والمضامين فالاختلاف بين النساء المقاولات والمقاولين الرجال متمظهر في جوانب متعددة في مجالات النشاط والقدرات، والاستراتيجيات والموارد المختلفة، وحتى في تعاطي البيئة الحاضنة مع كليهما.

المقالة هنا تضحد الأطروحة السيكولوجية التي تعرف المقاولاتية من منظور مقاربة السمات والسلوكيات التي تجعل من شخص ما مقاولا وآخر غير ذلك، بحصرها في خصائص المقاول وسلوكياته. الأطروحة الاقتصادية الكلاسيكية تعرف المقاولاتية من منظور وظيفي أي وظيفة المقاول والمقاولاتية في تنمية الاقتصاد، مع إهمالهما لتأثير العوامل الخارجية في مثل هذه الأنشطة والاختلافات المتعددة التي تميز هذا النوع من النشاط الإنساني، لذلك تنطلق المقالة من التوجه المعاصر الذي يعطي للسياق مركزا محوريا في تحديد وفهم هذه الظاهرة. بناء على هذا راهن المقاولاتية النسوية في السياق الجزائري يمكن تحديده في ثلاث مؤشرات رئيسية:

– المؤشر الأول: ملكية المقاولة الخاصة، حيث تتمتع المرأة المقاولة بكامل حقوق الملكية فيها سواءً قامت بإنشاء هذه المقاولة بنفسها أو حصلت عليها بصيغ أخرى، وسواء كانت مقاولة مصغرة– صغيرة– متوسطة أو كبيرة.

– المؤشر الثاني: إدارة وتدبير المقاولة الخاصة، ما يجعل المرأة امرأة مقاولة بالإضافة إلى ملكيتها لمقاولة ما هو قيامها بتسيير وإدارة الشؤون اليومية للمقاولة، وتحمل مسؤولياتها التنظيمية والمالية والمخاطر الناجمة عنها، ما عدا ذلك فهو خارج عن الإطار المحدد لمفهوم المقاولاتية النسوية.

– المؤشر الثالث: هو تعدد مجالات النشاط المقاولاتي، فوجود مقاولة تمتلكها وتديرها امرأة أو أكثر في مجال اقتصادي ما كالصناعة – الفلاحة – الخدمات – البناء والأشغال العمومية وأخيرا التجارة، تنطوي على ما نعني به هنا بمفردة المقاولاتية النسوية ما دامت في حالة نشاط قائم في الوقت الراهن.

2. المقاولاتية النسوية وحالة اللاتجانس:

تعد المقاولاتية النسوية ظاهرة ناشئة وغير متجانسة نظرا لتعدد وتنوع النساء المقاولات في الدوافع والغايات، المهارات والخبرات وكذا رؤوس الأموال والموارد المختلفة، بالإضافة إلى تمايز مجالات النشاط وحجم المقاولات ورأس المال الاجتماعي، وأخيرا الظروف والسياقات التي تصاحب الممارسة المقاولاتية النسوية في بيئتها الأشمل. لذلك فهم هذه الظاهرة يقتضي الإحاطة بحالة اللاتجانس التي

تميز النشاط المقاولاتي النسوي بشكل خاص، على هذا الأساس يمكن استظهار تجليات اللاتجانس فيما يلي:

– النساء المقاولات وتعدد الدوافع والغايات: إن التوجه نحو الممارسة المقاولاتية كمسار مهني للنساء المقاولات يعطي عدة دلالات في أن المرأة المعاصرة أصبحت لا تكتفي بالدور المنزلي الذي حدد لها، إنما أصبحت تبحث عن فضاءات أخرى تسمح لها بإثبات وجودها فيه، النساء المقاولات في هذه الحالة اتخذن من الممارسة المقاولاتية شكلا جديدا للوصول إلى تطلعاتهن المستقبلية المختلفة والتي قد تتجلى في خلق الثروة و خلق مناصب العمل والمساهمة في عملية التنمية المجتمعية بالإضافة إلى هذا تسعى المرأة المقاولة إلى إثبات نفسها في المجالات التي كانت حكرا على الرجل وكذا تحقيق الحرية والاستقلالية المالية والإدارية بمعزل عن الرعاية الأبوية، وأخيرا زيادة دخل الأسرة والمساعدة في الإنفاق الأسري نظرا لضعف القدرة الشرائية للأسر التي تمتهن الوظيفة العامة، حيث لا يسمح دخلها بتحقيق الاكتفاء الذاتي ناهيك عن أشياء أخرى، الدافع هنا يرتبط تبادليا بالغايات التي تسعى النساء إلى تحقيقها عبر تأسيس مقاولة خاصة تنشط في قطاع معين يقتضي توافر مجموعة من الخصائص والقدرات.

– النساء المقاولات والاختلاف في الخصائص والخبرات: يتطلب النشاط المقاولاتي تحكم المقاول المؤسس بمجموعة من القدرات والمهارات التنظيمية المختلفة التي تجعل منه قادرا على تأسيس عمله الخاص، وإثبات وجوده في سوق تنافسي متغير ومعقد، النساء المقاولات في هذا السياق يختلفن في المستوى التعليمي وفي الخبرات المهنية والمهارات المكتسبة في مسارهن الاجتماعي، كالقدرة على التنظيم وتحمل المسؤوليات الإدارية والمالية وما ينجم عنها من مخاطر محتملة، ولعل التحدي الرئيسي الذي يواجههن هو القدرة على الحفاظ على وجودهن في السوق، وهذا لا ينبغي إلا إذا كانت المرأة المقاولة قادرة على فهم منطق اشتغال الحقل المقاولاتي في حالته الراهنة.

– النساء المقاولات والاختلاف في الموارد والفرص: تختلف ظروف النساء المقاولات بالجزائر في القدرة على تعبئة الموارد المختلفة التي يتطلبها نشاط اقتصادي معين إلى هذا الحجم أو ذاك، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالموارد المالية والصعوبات التي تواجهها في الحصول عليها، فرغم ما توفره الدولة من دعم وتمويل للمشاريع النسوية الصغيرة إلا أن القواعد البيروقراطية تحول دون تجسيد هذا الأمر بالمرونة اللازمة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية التي يحتاجها نشاط معين، وضعف البنى التحتية التي تسمح بسيولة الموارد حسب الحاجة وحسب الطلب.

القدرة هنا، في الحصول على الموارد تختلف باختلاف النساء المقاولات ومجالات النشاط التي تحتاج إلى رؤوس أموال أكبر وإلى تكنولوجيات أعلى، بالمقابل تختلف النساء المقاولات في حجم رأس مالها الاجتماعي القابل للاستثمار كمورد اقتصادي يمكن استثماره لتسهيل الإجراءات الإدارية والحصول على التمويل والمشاريع، وبالتالي امكانية الاستفادة من الفرص المجتمعية، لذلك يمكن اعتبار الموارد

والفرص أمران متلازمان إذ لا يمكن للمرأة المقاولة استغلال الفرص من دون تعبئة الموارد التي تسمح باستغلالها بهذه الطريقة أو تلك.

– تمايز مجالات النشاط: ترتكز معظم المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية وقطاع الخدمات لأنهما لا يتطلبان رؤوس أموال كبيرة أو مهارات معقدة، قطاع الصناعات التقليدية كالصناعات النسيجية وصناعة المأكولات التقليدية هو النشاط المفضل لمعظم النساء الجزائريات توارثته بمرور الأجيال وإن أخذ في الانخفاض تدريجيا بالوقت الحالي، مع ذلك اقتحمت النساء الجزائريات مجالات أخرى كانت حكرا على المقاول الرجل كقطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات المختلفة، بالإضافة إلى قطاع الخدمات والاستثمار الفلاحي، هذا التمايز في مجالات النشاط النسوي يجعل من عملية فهم المقاولاتية النسوية في الجزائر تقتضي الغوص في بنية ومنطق اشتغال كل مجال حتى يمكن فهم وضعية النساء ضمنها، في هذا الصدد أشار ماكس فيبر (Max Weber) " إلى ضرورة فهم مجالات النشاط ضمن منطقها الخاص وفي الوقت نفسه إدراك التوترات التي تنشأ فيما بينها"(برنارد،2015،ص.90).

3. المقاولاتية النسوية في الجزائر والسياق الوطني:

1.3 لماذا السياق؟

يقول السوسيولوجي الفرنسي برنارد لاببر(Bernard lahire) " ما من مفهوم أكثر ضرورة للتفكير السوسيولوجي وأكثر عرضة للإهمال في الوقت نفسه من مفهوم السياق، فلكي نفهم فعلا من الأفعال يجب أن نستوعب خصائصه الأصلية، وأن نعيد وضع هذا الفعل نفسه في المجموعات الأوسع التي تحتويه والتي يشكل عنصرا من العناصر المكونة لها" (برنارد،2015،ص ص.197–198). غير بعيد عن ذلك، يرى إدغار موران (Edgar Morin) أن" كل معرفة تعتمد على معطيات أو معلومات معزولة تظل ناقصة، يجب موضعة المعارف والمعطيات داخل سياقها لكي يكون لها معنى، فكل كلمة تحتاج إلى النص الذي هو سياقها الخاص حتى يكون لها معنى. ويحتاج النص إلى سياق حتى يكون بالإمكان إنتاجه" (إدغار،2002،ص.36).

للسياق أهمية جوهرية في فهم بنية شيء ما فالبيئة المحيطة بالأفراد تؤثر إلى هذه الدرجة أو تلك في أفعال وممارسات الأفراد المختلفة، وليس المقصود هنا التطرق إلى السياق كعامل خارجي وإنما بوصفه الوعاء الأكبر الحاضن لممارسات الفاعلين، والمحدد لأدوارهم وظروفهم الاجتماعية في صورتها المتمايزة والمتباينة. بإسقاط هذه المسألة على المقاولاتية النسوية في الجزائر والسياق راهنًا، يسمح لنا هذا الأخير بفهم هذه الظاهرة الناشئة وغير المتجانسة من بابين:

الباب الأول: يسمح السياق العام الوطني أو المحلي في فهم نجاح وفشل المقاولاتية النسوية الناشئة، إن على مستوى الحضور وحجم التأثير الذي يحدثه أو على مستوى الحفاظ على الوجود وتعزيز نمو المقاولاتية النسوية في الجزائر.

الباب الثاني: التعرض للسياق بالبحث والمتابعة قد يساهم في فهم دوافع وفرص النساء المقاولات في الحقل المقاولاتي من جهة، والكشف عن المعوقات التي تعترضها من جهة أخرى.

لذلك لابد من موضعة المقاولاتية النسوية بالجزائر في سياقها الديناميكي وفي عوامله المختلفة سواء كانت تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية أو مؤسساتية. بوصفها عوامل سياقية تؤثر إلى هذا الحد أو ذاك في دعم أو عرقلة المقاولاتية النسوية، فما ينطبق على نساء مقاولات في سياق زماني أو مكاني، وحتى مجال نشاط معين، قد لا ينطبق على وضعية نساء مقاولات أخريات في سياق آخر. في هذا السياق" يطالب ويليام غارتنر (W. Gartner) الأبحاث المقاولاتية الاعتراف بالسياق الذي تحدث فيه المقاولاتية، حيث أن الملاحظين لديهم ميل إلى التقليل من تأثير العوامل الخارجية والمبالغة في تقدير تأثير العوامل الداخلية أو الشخصية عند إصدار أحكام بشأن سلوك الآخرين" (friderike,2011,p.165).

إن تتبع السياق يسمح بفهم الفرص والقيود التي تواجهها المقاولاتية النسوية في الجزائر، في سياقاتها الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى الفردية المرتبطة بخصائص فئة معينة والسلوكيات التي تميزها عن غيرها. عملية التجسير بين هذه السياقات يمكن أن يقدم تحليلا أكثر واقعية انطلاقا من مقاربة النساء المقاولات وما يعترضهن من حواجز اجتماعية متعددة.

هناك توجه معاصر للأبحاث المقاولاتية نحو " فحص المقاولاتية في المجموعات السكانية والثقافات المختلفة كالمقاولاتية المحلية أو المقاولاتية الدولية أو المقاولاتية عند المهاجرين، ومؤخرا المقاولاتية في الاقتصاديات الناشئة والمجتمعات الأقل نمو"(wright,2011,p.72)، وما يجعل هذا النوع من الدراسات مهما في السياق الجزائري هو البحث عن مقاولاتية نسوية كظاهرة ناشئة في مجتمع ينظر إليه بأنه مجتمع نامي بما يحمله من مضامين وخصوصية معينة، تجعله في سيرورته الديناميكية فريد في بعض جزيئاته، مرد ذلك هو عدم قدرة النظريات المقاولاتية على فهم وتفسير ظاهرة المقاولاتية النسوية في سياقات زمانية ومكانية مختلفة جذريا.

مقارعة موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر وتفكيك حالة اللافهم ونفض الغبار عنها، يقتضي البحث في جوانب رئيسية أربع، ويتعلق الأمر بتحديد السيرورة التاريخية التي أفرزتها، بالإضافة إلى تحديد السياق السياسي والاقتصادي، وأخيرا السياق الاجتماعي في بنيته التقليدية المشكلة لماهية النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المقاولاتي بصفة خاصة.

2.3 العودة إلى السيرورة التاريخية:

فهم السياق الراهني يستدعي العودة إلى السيرورة التاريخية التي أنتجته وأفرزته، في هذا الصدد يرى كل من علي الكنز وناصر جابي أن" العجز الملاحظ على التفسيرات يكمن في جزء كبير منه في عدم أخذ متغير "الزمن" في دراستنا للواقع الاجتماعي" (هاني،1998،ص.38)، بناءً على هذا ينبغي الإشارة

إلى المحدد التاريخي الذي ساهم في ظهور النشاط المقاولاتي الخاص في الجزائر، وإن كان هذا الظهور ليس وليد سياقات تاريخية معينة، إنما جاء بإيعاز من عوامل خارجية بالأساس.

يمكن تقسيم هذه السيرورة التاريخية إلى مرحلتين أساسيتين مرت بها الجزائر بعد الاستقلال مرحلة ما قبل 1989 ومرحلة ما بعد 1989:

المرحلة الأولى: تبنت فيها الجزائر الطرح الاشتراكي كأيديولوجيا وطنية لها، وكتجربة تنموية كانت الشركات الوطنية الكبرى هي العمود الاقتصادي للبلد، أي أن النشاط المقاولاتي كان نشاطا عموميا لا خاصا وإن أنتج بعض "ملامح البورجوازية الصناعية الخاصة" (بشير،2018،ص.68)، على حد تعبير جيلالي اليابس. هذه الفئة بدأت في التشكل خصوصا بعد صدور قانون الاستثمار الخاص 1982 وعودة المهاجرين الجزائريين إلى أن الاقتصاد الموجه بوصفه تجربة تنموية وطنية حال دون ظهور نشاط مقاولاتي خاص بالجزائر وبالتالي من الصعوبة بما كان الحديث عن مقاولاتية نسوية بالجزائر في تلك المرحلة، هذا الغياب يعود إلى عدم توفر الشروط السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي تسمح بظهور هذه الفئة على الساحة الوطنية والمحلية.

المرحلة الثانية: التوجه نحو اقتصاد السوق، بعد التغيرات الحاسمة التي عرفها العالم وبالتحديد في سنة 1989، أين "هيمن الرأسمال الغربي على العالم وعلى هذه المنطقة من العالم، بحيث أصبح لا يرضى بقيام تشكلة اقتصادية واجتماعية مختلفة ومستقلة بذاتها يمكن أن تشكل خطرا عليه هو في حد ذاته" (الكنز،1990،ص.103)، هذا التحول فرض على الجزائر التكيف معه تماشيا مع متطلبات المرحلة أو العصر الجديد. هذا الانتقال الذي عرفته الجزائر من الاقتصاد الموجه (الدولة هي الشريك الاقتصادي والاجتماعي مع نفسها) إلى الاقتصاد الحر، هو انتقال عسير وجدت الجزائر من خلاله إشكاليات عديدة في تجسيد هذا الانتقال عمليا وفعليا، هذا التوجه وإن سمح فيما بعد بظهور النشاط المقاولاتي، إلا أن هذا الظهور لم يكن يحمل في طياته مشروعا حقيقيا قادرا على قيادة التجربة التنموية في ظل اقتصاد السوق كأيديولوجيا مغايرة تتطلب فتح المجال أمام القطاع الخاص وحرية المبادرات الفردية بمعزل عن أشكال التدخل السياسي التعسفية.

في ظل هذا السياق، أصبح للمقاولاتية النسوية وجود خصوصا بعد الألفية الثالثة مع موجة الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي ترجمت إلى تأسيس هيئات و مؤسسات حكومية ترعى المبادرات الفردية لكلا النوع الاجتماعي دون تمييز، هذا الحضور وإن أصبح حقيقة لكنه مازال في مرحلته الجنينية، إذ تمثل " نسبة النساء المقاولات في 2003 ب13.4% في حين بلغت في سنة 2018 ب 11.7% من نسبة المقاولات الناشطة في الجزائر"(Abedou, 2019,p.9)، وهو رقم ضئيل مقارنة بحجم الحضور الذكوري في هكذا نشاط، كما بلغ "معدل النشاط المقاولاتي TEA في الجزائر بحسب المرصد العالمي للمقاولاتية GEM عند النساء 5.70% في حين بلغ معدل النشاط عند الرجال 12.30% سنة 2011"(Abedou, 2013,p.67)، أما منظمة العمل الدولية صرحت بأن "نسبة النساء الجزائريات

المسجلات في السجل التجاري بالكاد وصل 7% من جميع الفاعلين الاقتصاديين الذين يتجاوز عددهم المليون في سنة 2017" (ILO, 2017,p.8)، وأخيرا بالعودة إلى احصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فقد توصلت هذه الأخيرة إلى أن "المشاريع النسوية المنطوية ضمنها تقدر ب 10% في متوسط نسب إنشاء المشاريع بقطاعات النشاط المختلفة في سنة 2019" (MDIPI, 2019,p.25)، قد تزيد هذه النسبة إذا أضفنا المشاريع النسوية في القطاع غير الرسمي، وقد تنقص اذا افترضنا أن المشاريع النسوية ليست بالضرورة تملكها وتديرها نسا بشكل مستقل، مع ذلك هذه المرحلة شهدت ميلاد فئة سوسيو مهنية نسوية، كان من الصعب الحديث عنها في وقت سابق، بالمقابل اقتحمت هذه الفئة قطاعات نشاط مختلفة كانت حكرا على الرجل سابقا، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وجود تغيرات أكثر عمقا في بنية النظام السياسي والاقتصادي والسوسيو– ثقافي للمجتمع الجزائري المعاصر.

3.3 السياق السياسي وخطاب التمكين:

ترتبط نسبة المقاولاتية النسوية في دولة ما بعامل الإرادة السياسية الفعلية في دعم هذه الفئة ولعل المساواة بين النوع الاجتماعي أكبر مؤشر يدل على ذلك، إذ للنظام السياسي دور في منح الشرعية للنشاط المقاولاتي، وبالتالي يعتبر عامل أساسي في تشجيع أو تقييد هذا النوع من النشاط النسوي المستحدث. تجليات هذه المسألة يمكن استحضارها من خلال متغير السياق المؤسسي.

هناك فجوة بين الخطاب السياسي الذي يدعو إلى تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا عبر مشاركتها في التنمية المجتمعية والعمل على إدماجها في مختلف العمليات التنموية بوصفه أحد حقوق مواطنة المرأة الجزائرية المعاصرة، والوضع الحقيقي للمرأة الجزائرية وخاصة المرأة المقاولة.

الخطاب السياسي هنا يتغنى بتشجيع ولوج المرأة لعالمي السياسة والاقتصاد بعدما كانت في منأى عنهما سابقا، في ظل هذه الوضعية استحدثت الجزائر قوانين مختلفة كالدستور، وقانون العمل والوظيفة العمومية وقانون الاستثمار والصفقات العمومية كقوانين محايدة من حيث النوع الاجتماعي" إذ تشجع هذه القوانين على المساواة بين النوع الاجتماعي وعدم التمييز بينهما، إلا أنه في الممارسة العملية الأمر يختلف" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،2018،ص.25)، بالمقابل قامت الحكومة الجزائرية بتأسيس وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بعدها عدة هيئات ووكالات تتمثل وظيفتها في تقديم الدعم والتمويل والمرافقة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة من دون حياد نحو نوع اجتماعي دون آخر، من بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، وصندوق ضمان القروض للمقاولات الصغيرة والمتوسطة FGAR، ما ينتظر من هذه المؤسسات الحكومية هي تشجيع وتمويل ومرافقة المقاولات الرجالية و النسوية على حد السواء ومن دون تمييز في عملية التمويل المالي– التسهيلات الإدارية – الاستشارات القانونية والاستثمارية...، إلا أنه في الواقع تعاني النساء المقاولات من ممارسات تمييزية فيما يخص المعوقات البيروقراطية، في هذا الصدد تؤكد

ديف" Dif (2009) في دراستها على وجود ممارسات تمييزية ضد المرأة في الوصول إلى الأعمال التجارية، و للتغلب على هذا الموقف تؤكد الباحثة أن النساء المقاولات يبحثن عن جمعيات لمساعدتهن على التعامل مع المشكلات المختلفة" (Abedou,2019,pp.104-105).

من جهة أخرى، استحدثت الحكومة الجزائرية مطلع 2020 وزارتين منتدبتين وزارة خاصة بالشركات الناشئة والاقتصاد الرقمي ووزارة خاصة بالحاضنات، هذا التوجه السياسي نحو اقتصاد المعرفة في هذه المرحلة يعبر عن مدلولين رئيسين:

المدلول الأول: يدل على أن السياسة الحكومية مازالت تستنسخ التجارب الغربية رغم الاختلافات الكبيرة بين السياقين في الاتجاهات والمضامين والخصوصية، وهو ما يفضي حتما إلى إعادة انتاج تجارب فاشلة نظرا لغياب شروط التحقق.

المدلول الثاني: يتعلق باستمرار التدخل السياسي فيما هو اقتصادي، أي لا يمكن معالجة ما هو اقتصادي بمعزل عن السياسي كآلية سيطرة على أشكال النشاط الاقتصادي، بعيدا عن المساهمة الفعلية للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في رسم السياسات الوطنية.

تشكلت في ظل هذا الوضع هوة بين خطاب تمكين المرأة وعملية التجسيد الفعلي، فخطاب المساواة وتشجيع المرأة وتمكينها على ولوج عالم كان حكرا على الرجل، هو خطاب يفتقد لآليات تجسيده والإرادة في تجسيده، لأنه لا يخرج عن كونه مجرد مخططات وبرامج تنظيرية لا تحل الإشكالات التي يواجهها الفرد عمليا. على هذا الأساس يمكن تحديد علاقة السلطة بالفرد المقاول من خلال مؤشرين رئيسين:

المؤشر الأول: يتعلق بسياسة السّلط المتعاقبة في رسم السياسات التنموية واستراتيجيات تفعيلها وفق منطقها الخاص، ومع هامش تدخل العامل الخارجي المتمثل في الضغط الدولي عبر مؤسساته الدولية. المؤسسات والأجهزة الحكومية في الجزائر لها قابلية للتغيير على مستوى البرامج والسياسات التنموية والقوانين المؤطرة، مع الاحتفاظ برأسمالها النوعي القائم على استدامة الهيمنة على القطاع الاقتصادي وشرعية التدخل فيه حتى يبقى تحت جناحها.

المؤشر الثاني: يتعلق أساسا بمن تسقط عليهم هذه السياسات والبرامج التنموية، والذي يفترض أنهم يستفيدون منها إذا ما جسدت تجسيدا فعليا وفق مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص، ووفق ضوابط تحددها الجهات الحكومية الحاضنة وتحت وصايتها، وما يهمنا هنا النساء المقاولات حاملات المشاريع.

العلاقة العمودية بين المؤشرين أثبتت الفجوة الكامنة بينهما، فما هو محدد قانونا لا يفعل في الغالب عمليا وما هو مخطط له تنظيريا تغيب فيه آليات تجسيده والفاعلين القادرين على ترجمته بشكل ملموس، وحتى إن ترجم فهو لا يترجم بشكل متساو وبالطريقة نفسها إنما يخضع إلى العلاقات الزبونية وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يحوزها الفاعلين الاجتماعيين، والأمر نفسه ينطبق على النساء المقاولات وعلى حجم رأسمالهم الاجتماعي، وانتمائهم السياسي أيضا، لذلك يمكن القول أن ما هو قانوني أقل في قوته التأثيرية عن المعايير الاجتماعية والترسبات الثقافية التي أفرزتها سيرورات تاريخية متعاقبة.

إن زيادة المستوى العام للمقاولاتية النسوية كما ذهبت إلى ذلك براش brush وآخرون" يكون من خلال زيادة وجود المرأة في المناصب العليا لصنع القرار، إذ يمكن أن يعزز ذلك السياسات التي تستهدف المرأة، ويضعف الصور النمطية نحو النوع، وبالتالي زيادة وعي المجتمع بقدرة المرأة على مواجهة التحديات والتغلب عليها"(Cristina Garcia,2016,p3)، لذلك لابد أن يعبر الوجود النسوي في السياسة والاقتصاد على إرادة سياسية حقيقية في زيادة تمكين ومشاركة المرأة في التنمية المجتمعية، لا أن توظف سياسيا لإعادة إنتاج النظام السياسي وهيمنته الأبوية على الاقتصاد والمجتمع. مع ذلك تجدر الإشارة هنا بوجود اختلاف بنيوي في وضعية النساء المقاولات، فهناك من وجدن دعم حقيقي من طرف الدولة وهناك من لم تستفدن من ذلك للاعتبارات التي قدمناها سابقا.

4.3 الممارسة المقاولاتية النسوية في اقتصاد ريعي:

يؤثر النظام الاقتصادي في السياق الجزائري على الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي في بعده الوطني، بنية النظام الاقتصادي ومنطق اشتغاله له دور كبير في ظهور أشكال نشاط إنسانية مختلفة بهذا المستوى أو ذلك. والأمر نفسه ينطبق على النشاط المقاولاتي سواء تعلق الأمر بالمقاولاتية الرجالية أو النسوية، ما يجب أن يكون هو أن النشاط الاقتصادي (المقاولاتية أحد أشكاله) هو وليد البيئة التي تحتضنه ويعبر عن التطور الطبيعي الذي وصل إليه، إلا أن النظام الرأسمالي الذي أنتج الفعل المقاولاتي هو نظام اقتصادي غربي غريب عن دول الجنوب التي لا تعرف من الرأسمالية إلا الاستهلاك، بوصفها اقتصاديات قائمة على الريع النفطي، ولا تنتج ما تستهلك. ما يهمنا هنا هو قضية التوجه نحو الممارسة المقاولاتية كشكل مستحدث نحو تحقيق التنمية المجتمعية الغائبة في ظل اقتصاد ريعي.

بعد أن كانت" عملية التصنيع(ما قبل 1989) تعتبر المقاولة العامة رأس الحربة أي كاستراتيجية للتنمية الجزائرية، وكناقل عقلاني للهيمنة، ومكان انعكاس استراتيجيات أو منطق أجهزة الدولة المختلفة"(Iyabes,1987,pp.35-36)، كما ذهب إلى ذلك جيلالي اليابس، نحن الآن نتحدث عن قطاع خاص أو مقاولاتية خاصة بدأت بالتشكل تدريجيا ما بعد 1989، في ظل وعاء اقتصادي جديد قائم على الإنتاج والإنتاجية، هذا الوعاء الحاضن يستدعي وجود فاعلين قادرين على تحريك عجلة التنمية المجتمعية بمعزل عن كل أشكال التدخل السياسي ومنطقه الريعي، بحيث ينحصر دور السياسي في تأطير وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وترك السوق لفاعلين اجتماعيين يرسمون قواعد اللعب فيه كالمقاولين وأصحاب المصلحة.

يحيل هذا التصور إلى أن التوجه نحو اقتصاد السوق الحر ليس استراتيجية نحو تحقيق مجتمع منتج إنما هو آلية لإعادة هيمنة السياسي على الاقتصادي في قالبه الجديد، بحيث يكون السياسي بمنأى عن الضغوط الخارجية من جهة، ويحافظ على هيمنته على الاقتصاد والمجتمع من جهة أخرى، وما مختلف العوائق التي يواجهها رأس المال الخاص في الجزائر إلا مؤشر على ذلك، على هذا الأساس من الصعوبة بما كان قيام رأس مال خاص صناعي كان أو غير ذلك بمفصل عن الوصاية الأبوية للدولة،

بحيث تكون هذه الفئة تحت أجنحة الدولة سواء كان رأس المال المستثمر خاصا أو منحته الدولة في شكل قروض، إذ يتخذ السياسي الاجراءات البيروقراطية أداة للسيطرة على هذه الفئة.

"تختلف طبيعة وبنية النشاط المقاولاتي من بلد لآخر، اعتماداً على مستوى التنمية ومجموعة من العوامل المتعلقة بالنظام الإيكولوجي المقاولاتي المقاس بالعوامل البيئية (سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية وسياسية كذلك) الذي يؤثر بشكل كبير على ظهور النشاط المقاولاتي" (Koubaa,2017,p.145)، لذلك تعتبر الجزائر من الاقتصاديات الناشئة، هذه الاقتصاديات توصف بأنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يجعل من النشاط المقاولاتي محركا للعملية التنموية بالمجتمع، نظرا لغياب شروط تحققه بصورة فعالة كالبنى التحتية، التدابير القانونية المشجعة والمنظمة للحقل المقاولاتي، وقبل كل هذا بناء وتكوين الشخصية المقاولة القادرة على استغلال الموارد والفرص المتاحة لتقديم قيمة مضافة.

يميز بورتر (porter 2002) بين "3 مراحل رئيسية من التنمية الاقتصادية :

المرحلة الأولى: مرحلة الاقتصاديات المدفوعة بالموارد الطبيعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاقتصاديات المدفوعة بالكفاءة.

المرحلة الثالثة: تتعلق بالموفورات التي يقودها الابتكار."(Koubaa,2017, p.146)

بالاعتماد على تقسيم بورتر لاقتصاديات الدول، يمكن وضع الجزائر في هذه الحالة في المرحلة الأولى القائمة على اعتماد الموارد الطبيعية أي الريع، بالمقابل تجدها تتطلع للوصول إلى اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار التكنولوجي، متجاوزة بذلك المراحل التي تتطلبها عملية الوصول إلى الاقتصاد القائم على الابتكار. التحدي أو الرهان الذي ينتظر المقاولين والنساء المقاولات كفاعلين اجتماعيين هو زيادة إنتاجية المجتمع وتقليل الاعتماد على الاستيراد الذي يضعف خزينة الدولة الريعية خاصة مع التذبذبات التي عرفتها مؤخرا مع انخفاض أسعار البترول. هذا الأمر أنتج ما يمكن أن نطلق عليه "بثقافة الريع" التي ترسخت في البنيات الذهنية للأفراد بحيث جعلت مختلف الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم فئة المقاولين تابعين وخاضعين للمنطق الريعي الاستهلاكي واعتماد شبه كلي على موارد الدولة من النفط، منطق يتعارض مع منطق الانتاج لذلك وكما يقول جيلالي اليابس" أصبح المجتمع وعاء سلبي لأفعال التنمية، وهو ما سيؤدي إلى تخلفه وخطورته"(Iyabes,1987,p.34) ، هذه الثقافة القائمة على منطق الريع حتى في تفكير الأفراد حالت دون قيام فئة قادرة على قيادة العملية التنموية عبر عملية الإنتاج.

الممارسة المقاولاتية هنا هي ضحية هذا المنطق الذي هيمن على البنيات الذهنية للأفراد وعلى ممارساتهم الاجتماعية، والدولة في ممارساتها التاريخية ساهمت بشكل رئيسي في بلورة وانتشار هذه العقلية الريعية، الأمر الذي يقتضي إعادة تحديد العلاقة بين عوامل رأس المال والعمل بعيدا عن صورتها الميكانيكية. فالانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد الكفاءة يتطلب توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية كالآليات والفاعلين، وفق مبدأ الكفاءة والعدالة بعيدا عن مبدأ العلاقات الزبونية

التي تخدم فئة دون أخرى في توزيع وامتلاك الريوع التي تقدمها السلطة بهدف الحفاظ على رأس مالها الاجتماعي.

"من غير الممكن فصل الاقتصادي و السياسي في الدولة والاقتصاد الريعيين بسبب ضعف استقلال الحقول وعدم وجود فصل للسلطات" (خرشي، 2016،ص.34)، وبالتالي كان من البديهي أيضا عدم الفصل بين الدولة والاقتصاد الريعيين والنشاط المقاولاتي من جهة، ومن جهة أخرى عدم الفصل بين الدولة والاقتصاد الريعيين عن الممارسة المقاولاتية النسوية التي تتم في ظلهما، فإن كان توجه الدولة نحو تشجيع رأس المال الخاص له أبعاد اقتصادية و اجتماعية كتوفير مناصب الشغل وتشجيع الانتاج المحلي، فإنه بالمقابل له بعدا سياسيا يرمي إلى الهيمنة على الفاعلين في هذا القطاع، والإبقاء على خضوعهم وتبعيتهم للدولة بشكل ضمني خصوصا فيما يتعلق بتوزيع رأس المال المالي، وما ينطبق على المقاولين قد ينطبق على النساء المقاولات.

5.3 المقاولاتية النسوية في مجتمع أبوي:

يؤثر السياق الاجتماعي بما يحمله من معايير ومضامين في توجه الأفراد نحو مجالات نشاط معينة دون أخرى، ونحو القيام بممارسات معينة دون أخرى تختلف باختلاف نوع النشاط، مستوى النشاط والنوع الاجتماعي والكيفية أو الطريقة التي يتم بها القيام بهذا النشاط. على هذا الأساس" تعد القواعد والقيم والاتجاهات في المجتمع كمؤسسات غير رسمية تؤثر بشكل مباشر في تشكيل سلوكيات مرغوبة في المقاولاتية مثل المخاطرة والتفكير المستقل، كما تؤثر على القبول الاجتماعي لمهنة المقاولاتية، وتحدد التصورات الجماعية والفردية للفرص المقاولاتية، والاعتراف الاجتماعي بها"(Bui,2018,p.3) .

إذن ما يجعل التوجه النسوي نحو الممارسة المقاولاتية ينمو بشكل متزايد، هو وجود بيئة سوسيو ثقافية حاضنة لهذا التوجه النسوي، فإذا افترضنا كما سبق الإشارة إلى ذلك أن القوانين والتشريعات المؤطرة لمناخ الأعمال والحقل المقاولاتي محايدة من حيث البعد الجندري، إلا أن المعايير الاجتماعية والقواعد المضمرة والتقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية ليست محايدة في بعدها الجندري، بل حددت على أساس الفصل بين الجنسين. هذه المعايير وبنية العلاقات والأدوار الاجتماعية خلقت نوع من التفاوت الاجتماعي بين المرأة والرجل في السلطة، ملكية الموارد وطبيعة ونوعية الأدوار الاجتماعية.

إن فهم وضعية النساء المقاولات يقتضي فهم وضعية المرأة الجزائرية بصفة عامة، بالمقابل فهم المقاولاتية النسوية يستدعي فهم بنية النشاط المقاولاتي بصفة عامة أيضا، " فالمرأة ككيان إنساني مستقل عن الرجل لها ذاتها ووظيفتها ودورها في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي"
(الحيدري،2003،ص.1)، إلا أن الحضور الحقيقي على مستوى المجتمع كان يخضع لمنطق الذكورة، على هذا الأساس يرى إبراهيم الحيدري أن" الأعراف والتقاليد و القيم الأبوية التقليدية حددت مكانة كل من الرجل والمرأة، ودورهما في العائلة والمجتمع والسلطة من خلال تقسيم العمل الاجتماعي المرتبط

بأسلوب الإنتاج وأدواته الاجتماعية، كانت فيها المرأة تحت وصاية الرجل" (الحيدري،2003،ص.4). هذه البنية التي تلقي بظلالها على المرأة بحيث حصرت حضورها الاجتماعي في الغالب في الفضاء الأسري وفي عملية التنشئة والرعاية الأسرية، جعلت من حضور المرأة في الفضاء العام وخصوصا حضورها في الحقل الاقتصادي متأخرا ومحتشما لحد كبير.

عرفت المجتمعات عبر سيرورتها التاريخية وانتظاماتها الاجتماعية انتقالا رمزيا للنظام الأبوي من الأسرة إلى الاقتصاد ومنه إلى الدولة، وبذلك أصبح النشاط الاقتصادي نشاطا ذكوريا والهيمنة السياسية هيمنة ذكورية، حيث ذهب إلى ذلك هشام شرابي بالقول:أن " هذا المجتمع لا يعرف كيف يعرّف ذاته إلا بصيغة الذكورية وصفتها، ليس للأنوثة من وظيفة فيه إلا تأكيد تفوق الذكر وتثبيت هيمنته" (شرابي،1993،ص.16)، فقد قطعت المجتمعات الرأسمالية الغربية شوطا كبيرا في تغيير بعض ملامح هذه الهيمنة عبر التغييرات التي عرفها خصوصا بعد قيام الثورة الصناعية، إلا أن المجتمعات العربية والاسلامية مازالت مجتمعات أبوية في نظمها الأسرية والاقتصادية و السياسية.

اقتصاديا مازالت المرأة تبحث عن استراتيجية موضعة نفسها في الحقل المقاولاتي، فرغم الجهود المبذولة لتمكين المرأة اقتصاديا عبر الممارسة المقاولاتية، إلا أنها على طول هذا المسار ضلت تواجه معوقات مختلفة لكونها امرأة بالأساس، بمبرر أن النشاط المقاولاتي نشاط ذكوري محض. بنية هذا النشاط تشكلت بأيادي ومنطق فعل ذكوري، الحضور النسوي فيه حضور ثانوي وأقل تأثيرا. هذا الحضور الثانوي هو مآل لهذا التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية بين النوع الاجتماعي، والبنيات الذهنية التي يحملها الأفراد نحو المرأة في أنها غير قادرة على النجاح في هذا النوع من النشاط، الذي يسوق له ذكوريا بأنه صعب ويحمل مخاطر متعددة، ويتميز بحالة عدم اليقين، وإمكانية الفشل. وهذا ما يخلق نوع من الحواجز الاجتماعية التي تعيق النساء اللائي لديهن ميولات وتوجهات نحو الممارسة المقاولاتية.

رغم هذا لمس المجتمع الجزائري تغيرات في بنيته الداخلية تتجلى أولا في خروج المرأة إلى التعليم كخطوة أولى، ثم خروجها للعمل كترجمة لمسارها التعليمي، ومن ثم بداية الارتقاء في التنظيم الإبيراركي للمؤسسات، والآن نحن نتحدث عن مقاولات تتملكها وتديرها نساء بمعزل عن الوصاية الذكورية، هذا المسار وإن كان مسار شاقا قطعت فيه المرأة الجزائرية أشواطا لم يكن الحديث عنه قبل سنوات مضت ممكنا، فرغم بقاء " النساء خاضعات للرجال اقتصاديا" (ليرنر، 2013،ص.36) وما حققنه لحد الآن ما هو إلا تحصيل لمجموعة من الحقوق المدنية والاقتصادية، أما دعاوي تحقيق المساواة بينهما في حقل النشاط المقاولاتي فهو بعيد المنال مادام صناع القرار السياسي رجال وأصحاب المصلحة رجال والمنافسين المهيمنين رجال والمبتكرين رجال وراسمو قواعد اللعب رجال وبالتالي إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة على حقل النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المقاولاتي بصفة خاصة. ما ينتظر من النساء المقاولات هو إيجاد استراتيجيات قادرة على كبح جماح هذه الهيمنة، عبر امتلاك حجم أكبر من رأس المال النوعي الخاص بالحقل الاقتصادي ومحاولة تغيير قواعد اللعب بشكل تدريجي.

4. خلاصات استنتاجية:

ما يمكن استنتاجه من جملة القضايا التي تم إثارتها سابقا نذكر ما يلي:

– رصد راهن المقاولاتية النسوية في الجزائر بالبحث والدراسة، لابد من أن يمر عبر مقاربة أشمل تكشف عن تأثير البيئة الاجتماعية الحاضنة في سياقها الراهن على النشاط المقاولاتي، بحيث لا يمكن فهم وضعية المقاولاتية النسوية بمعزل عن محددين رئيسيين:

المحدد الأول: وضعية النساء في الجزائر بصفة عامة، وهذا يعني أن وضعية النساء المقاولات في الجزائر لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى متغيري دور ومكانة المرأة الجزائرية في الوقت الراهن، أي تقسيم الأدوار الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي، هذا الدور الذي حدد لها مسبقا ويعاد إنتاجه عبر عمليات اجتماعية مختلفة هو ما جعل المرأة الجزائرية أقل حضورا في مثل هذه الأنشطة الاقتصادية المستحدثة، إذ انحصر دورها تقليديا في الفضاء الأسري بعيدا عن المساهمة الفعلية في الممارسة الاقتصادية، لذلك يعتبر توجهها نحو النشاط الاقتصادي قيمة دخيلة على المجتمع التقليدي بوصفه فضاء ذكوري محض.

المحدد الثاني: حالة النشاط المقاولاتي في الجزائر بصفة عامة، في نفس المنحى لا يمكن فهم وضعية المقاولاتية النسوية في الجزائر دون العودة إلى البنية المميزة للنشاط الاقتصادي في الجزائر بشكل عام والنشاط المقاولاتي بشكل خاص، فإذا سلمنا بأن النشاط المقاولاتي هو نتاج نظام رأسمالي غربي أخذ في التطور مع تطور بنية هذا النظام القائم على الانتاج والعقلنة، في هذه الحالة إلى أي مدى يمكن اعتبار النظام الاقتصادي في الجزائر نظاما رأسماليا وهو في الغالب يقتات على الريع البترولي للدولة الريعية، وإذا اعتبرناه في الجهة المقابلة اقتصادا ريعيًا هل يمكن التسليم بإمكانية تشكيل نشاط مقاولاتي حقيقي ضمن منطق ريعي.

– تطرقت المقالة إلى قضية أخرى نراها مهمة، تتعلق بالتدخل السياسي في ما هو اقتصادي وتوظيف سياسات تمكين المرأة اقتصاديا في تعزيز الهيمنة السياسية على الاقتصاد والمجتمع، وإعادة انتاج هذه الهيمنة في ظل نظام اقتصادي يفترض أنه يقوم على السوق الحر وحرية المبادرة الفردية، ما عدا ذلك استطاع السياسي التحكم في الاقتصادي من خلال تحكمه في الريوع وعدم قدرة الاقتصادي على النجاح بعيدا عن الدعم الحكومي، أما فيما يخص موقع النساء المقاولات في هذه الحالة فهو يعبر في الغالب عن امتداد لمشروع الهيمنة من خلال توسيع دائرة الفئات المهيمن عليها وإبقاءها تابعة وخاضعة للسلطة وتدين بالولاء لها، لذلك فوجود هذه الفئة من النساء المقاولات ما هو في الأساس إلا نتاج لموافقة السياسي على وجودها إلى هذا الحد أو ذاك.

– هذه العوامل السياقية التي تم الإشارة إليها وأخرى، تعبر عن معوقات متعددة تواجهها النساء المقاولات على طول مسارها المقاولاتي قبل علمية الإنشاء وبعدها تتعلق في الغالب بالبنيات الذهنية للفرد الجزائري التي لم تعترف إلا نسبيا بشرعية التوجه النسوي نحو الفعل المقاولاتي، كما ترتبط ببنية الاقتصاد الريعي

في الجزائر ومنطق اشتغاله، وبيروقراطية المؤسسات الحكومية التي ترهن نجاحه كمشروع مجتمعي في الوضع الراهن، هذه العوامل أفرزت مجموعة من المعوقات المباشرة وغير المباشرة في شكل ممارسات تمييزية واقصائية ذات طابع سوسيو–اقتصادي على فئة النساء المقاولات بشكل أكبر أنتجت الوضع الراهن الذي تسبح فيه.

خاتمة:

رصد راهن المقاولاتية النسوية في الجزائر مظاهر الحضور والمعيقات كظاهرة ناشئة، من خلال البحث والكشف عن العوامل السياقية المؤثرة فيها أي للسياق أهمية محورية في فهم وتفسير هذه الظاهرة بعيدا عن كل أشكال مفصلة المواضيع عن سياقاتها التي تسبح فيها، وهذا ما يفتح المجال أمام آفاق بحثية ثرية ذات زوايا متعددة حول ذات الموضوع، من بين هذه الآفاق البحثية نذكر:

– استراتيجيات اقتحام النساء المقاولات للفضاء المقاولاتي واستراتيجيات البقاء، وهو ما يعبر عن الفرص المتاحة واستراتيجيات استغلالها رغم ما تواجهه من معوقات ذات طبيعة متعددة.

– المقاولاتية النسوية في الجزائر وتأثير السياق الدولي على وجودها وتطورها.

– دراسة المقاولاتية في الجزائر من منظور النوع الاجتماعي والكشف عن الفروق القائمة بينهما في الدوافع والموارد والاستراتيجيات والأسباب الكامنة وراءها.

الهدف من ذلك هو بناء معرفة علمية حول المقاولاتية النسوية تحاكي تجربة النساء المقاولات في الجزائر بعيدا عن المفاهيم والأطروحات التي تحمل في مضامينها شحنات ذكورية.

تتبع المقاولاتية النسوية في الجزائر عبر دراسات ميدانية معمقة قد يفضي إلى فهم أعمق لوضعية النساء المقاولات في الجزائر، وأهم العوامل المؤثرة فيها من الأهم فالأقل أهمية في هذه الحالة لابد من رصد أكثر من متغير في فك شفرة هذه المسألة، هذا الأمر يحيل إلى وجود ثلاث متغيرات رئيسية يمكنها تعزيز هذا الطرح، ويتعلق الأمر بالمتغير الاجتماعي بما يحمله من قواعد ومعايير اجتماعية وأنماط تفكير، والمتغير الاقتصادي بما يحتويه من أشكال النشاط والممارسات الاقتصادية والفاعلين الاجتماعيين الذين يتحكمون فيه والمتغير الأخير يرتبط بالجانب الفردي للمرأة المقاولة في حد ذاتها ومدى كفاءتها واستعدادها الفعلي لخوض غمار المنافسة في الحقل المقاولاتي بما يتطلبه من موارد و قدرات مختلفة.

وبالتالي راهن المقاولاتية النسوية في الجزائر، يعبر عن حضور ثانوي وتابع للنشاط المقاولاتي الذكوري، وما تحتاجه النساء المقاولات في هذا المسار هو تحسين حجم رأسمالها المقاولاتي الخاص عبر تعزيز رأسمالها البشري والتنظيمي في عملية التدبير والابتكار والمنافسة.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– أمين سمير، الكنز علي، جابي عبد الناصر، بن حمودة حكيم، وأبو هاني عبد الغني.(1998). المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. مصر: مكتبة مدبولي.

– أمقران عبد الرزاق، ادريس نوري، وخرشي زين الدين.(2016). البراديغم الريعي والظاهرة السياسية التنموية في الجزائر. مجلة أنتروبولوجيا، المجلد2، العدد3، ص ص 22–50.
– بشير، محمد.(2018). علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر: الرعيل الأول. الجزائر: دار كنوز.
– الحيدري، ابراهيم.(2003). النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب. ط.1، لبنان: دار الساقي.
– الكنز، علي.(1990). حول الأزمة: خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي. الجزائر: دار بوشان.
– لابير، برنارد.(2015). عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية. ط.1. ت. بشير السباعي. مصر: المركز القومي للترجمة.
– ليرنر، غيردا.(2013). نشأة النظام الأبوي. ت. أسامة إسبر. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
– موران، إدغار.(2002). تربية المستقبل: المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل. المغرب: دار توبقال.
– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
– شرابي، هشام.(1993). النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي. ت. محمد شريح. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Abedou A, Bouyakoub A, Et Hammache A. (2019). L'entrepreneuriat féminin en Algérie, une realité en construction. Algérie : Cread.
- Abedou, B. K. (2013). L'entrepreneuriat en Algerie 2011. GEM.
- Bui H, Kuan A, Chu T, Bui H. (2018). Female entrepreneurship in patriarchal society : motivation and challenges. Journal of small business and entrepreneurship. pp 1-19.
- Garcia C, Brush C, Gatwood E, and Welter F. (2016). Women's entrepreneurship in global and local contexts. USA : Edward elgar.
- ILO. (2017). Identification de sous_ secteurs et filières favorabbles au developpement de l'entrepreneuriat des femmes Algérie. ILO.
- Koubaa K and Benabdallah, M. (2017). Contexte institutionnel et entrepreneuriat dans les économies émergentes. La revue des sciences des gestions. N 5. pp 141-151.
- Lyabes, Dj. (1987). Qu'est-ce qu'entreprendre ? Élément pour une sociologie des espaces productifs. Cahier du cread. N 11. pp 31-42.
- MDIPI. (2019). Bulletin d'information statistique de la PME. Algérie: MDIPI.
- Welter, friderike. (2011). Contextualizing entrepreneurship conceptuel chalenges and ways forward. Review entrepreneurship theory and practice. pp 165-184.
- Zahra, Sh and Wright, M. (2011). Entrepreneurship 's next act. Management perspectives. pp 67-83.